مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 10 العدد: 2 ديسمبر 2023 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

استراتيجية دعم وإسناد المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا

د. عبد الناصر محمد أبوزقية
قسم المحاسبة– كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة مصراتة
buzgaia2006@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023.11.09 تاريخ القبول: 2023.12.19 تاريخ النشر: 2023.12.27

ملخص:

تعد المشروعات الصغرى والمتوسطة من أهم الركائز الأساسية لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، لذا فإنها تحظى باهتمام كبير، وتحديث مستمر للخطط والاستراتيجية والتشريعات التنظيمية التي تضمن نجاحها، إلا أن بعض الدول النامية، ومنها ليبيا لم تعط قدراً كبيراً من الأهمية لها، فالمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا تواجه صعوبات كثيرة منها؛ محدودية قدرتها في الحصول على التمويل، وخدمات تنمية الأعمال، وعدم قدرتها على توظيف التكنولوجيا المتقدمة، وتتفاقم هذه التحديات بنقص الخبرة الإدارية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وافتقارهم للتعليم والتدريب بهدف الاستفادة من المعلومات ذات الصلة.

ومن خلال هذه الورقة نهدف إلى وضع تصور لاستراتيجية فاعلة لدعم المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، وإيجاد مقترحات وحلول يمكن توظيفها في مواجهة التحديات والصعوبات التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة، ولعل من أهمها توفير التمويل اللازم، والعمل على تطويرها ونموها، وتفعيل دورها المنشود في التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغرى والمتوسطة، البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة، ليبيا.

Abstract:

Small and medium enterprises are among the most important pillars of supporting economic and social development in developing and developed countries alike. Therefore, they receive great attention and support and continuous updating of regulatory strategies and legislation that guarantee their success. However, some developing countries, including Libya, have not given a great deal of importance to them. Small and medium enterprises in Libya face difficulty in obtaining financing, business development services, and employing advanced technology. These challenges are exacerbated by the lack of capabilities of small and medium enterprises and their owners' lack of education and training in order to benefit from relevant information.

Through this paper, we aim to develop an effective strategy to support small and medium enterprises in Libya, and to find solutions that can contribute to increasing support for small and medium enterprises, providing the necessary

financing for them, and working to develop them and increase their spread, due to their fundamental importance in economic development.

Keywords: small and medium enterprises, the national program for small and medium enterprises, Libya.

1. مقدمة:

تعزف المصارف التجارية في ليبيا عن تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة وخصوصاً تلك المشروعات حديثة الإنشاء، كما أن برنامج ضمان الإقراض الذي أنشأته الدولة الليبية قبل ثورة فبراير 2011م هو في حقيقة الأمر امتداد لمشروع التحول للإنتاج السابق، ولم تظهر جدواه إلى هذا الوقت، وبالتالي كان الاتجاه وبإصرار خلال سنة 2013م لإيجاد أدوات تمويلية بتفعيل دور المصارف وصناديق الاستثمار، واستقر الرأي على إطلاق صناديق للمشروعات الصغرى والمتوسطة لتكوين أداة تمويلية، وراعت اللوائح الفنية والقرارات المنظمة لعمل الصناديق المشاكل التي بسببها فشلت عملية التمويل التي أتبعتها الحكومات السابقة في ليبيا. وهي أسباب لها مصادر متعددة والتي من بينها العميل (صاحب المشروع)، وأخرى من المصارف ذاتها، وثالثة من الحكومة نفسها. واستفادت اللوائح من الدروس السابقة، ومنها على سبيل المثال لا للحصر؛ أنها ستقوم بتمويل مشروعات قائمة، وسيكون هناك دراسات فنية واقتصادية وقاعدة بيانات للمشروعات بالمدن والمناطق، وهذا يتطلب تعاون الوزارات وكافة الهيئات في هذا الشأن (الشويرف، والبيباص، 2017).

كما تقتضي هذه اللوائح التعامل والتنسيق والتواصل مع المصارف وإعطاء أولويات لإدماج الشباب الباحثين عن العمل وتمكينهم من الحصول على وظائف، وهذا سيكون له فوائد عديدة للمجتمع والاقتصاد، من إيجاد فرص عمل وتخفيف العبء على الميزانية، بالإضافة إلى مقترح إدماج المسلحين وإيجاد فرص عمل لهم، والذي سيساهم في إنصافهم لإيجاد ما يطمحون إليه من عمل واستقرار وأمن للبلاد، ولكن ضمن قاعدة أساسية وهي تقديم التمويلات للمشاريع التي تثبت جدواها فقط، وأن يكون التعامل مهني صرف، مع تقديم المنح والهبات، لضمان نجاح التجربة وعدم اجترار الإخفاقات السابقة. وهكذا فإن إقامة هذه المبادرة يمكن أن ينظر إليها على أنها أكثر من مشروع اقتصادي تنموي؛ بل أنه مشروع أمن قومي لليبيا، سوف يحقق خلال السنوات القليلة القادمة دمج حقيقي للشباب، وتخفيف الاحتقان بإيجاد فرص عمل، وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني. ومن خلال ما تقدم سنحاول في هذه الدراسة تقديم إطار استراتيجي للمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، ومحاولة إيجاد حلول لمشاكل التمويل في هذه المشروعات بما يضمن استمراريتها وبقاؤها واستدامتها.

2. مشكلة الدراسة:

يواجه الشباب الذين يدخلون سوق العمل في الوقت الراهن مهمة شاقة لإيجاد فرص عمل لائق ودائمة، فمعدلات البطالة ترتفع باستمرار في ظل ازدياد فرص العمل المؤقت وغير المنظم، وغيرها من أشكال العمل غير الثابتة، وبحسب ما أشارت إليه منظمة العمل الدولية أن هناك اثنان من بين كل خمسة شباب في العالم إما عاطلون عن العمل، أو يعملون ولكن يعيشون تحت خط الفقر، ويمكن أن تلعب

برامج تنمية ريادة الأعمال وتوفير الدعم المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة، دوراً فاعلاً في تحفيز فرص العمل والتخفيف من معدلات البطالة (منظمة العمل الدولية، 2018).

وتعددت الجهات والمؤسسات المسؤولة عن تطوير النظام البيئي لريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وتختلف فيما بين الاقتصاديات المتقدمة والنامية، وفي هذه الدراسة سيتم التركيز على الحالة الليبية، وما يتوفر بها من مؤسسات وما هو القصور الحاصل بها، وكيفية يتم الوصول إلى منظومة متكاملة تدعم النظام البيئي الذي يشمل الجهات المعنية بتوفير التمويل، ودعم المشروعات الصغرى والمتوسطة، والكفيلة بخلق بيئة تمويل صحية تتسم بالاستمرارية والفاعلية والاستدامة (UASA, 2023).

فقد لوحظ أن كل من البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة، وصندوق ضمان الإقراض قد أوكل لوزارة الاقتصاد الإشراف عليهما في بداية 2011م أي قبل أحداث فبراير بقليل، وما تلى ذلك من أحداث في ليبيا لم يعط إمكانية للدولة أو الوزارة برسم ملامح استراتيجية جديدة في مجال المشروعات الصغرى والمتوسطة كما في غيرها من المجالات.

وبهذا تستمر التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، فحتى مع توفر دراسة جدوى اقتصادية فعالة، وضمان للمشروع، ونية صادقة لدى صاحب المشروع في العمل والنجاح، ونية مماثلة من المصارف للتمويل وتوظيف أموالها، تبقى المنظومة قاصرة وغير مكتملة، فالرعاية والتوجيه، وطريقة توزيع المخاطر، والمشاركة كلها أمور مفقودة، لذا فإن الحاجة ملحة لإيجاد منظومة للدعم تضمن توزيع المخاطر والرعاية وإطلاق تلك المشروعات، بما يجعل التمويل مجدياً للمشروع، وتسهم في إيجاد بيئة تنافسية تشجع المصارف على تقديم التمويل؛ لأن الأخيرة لن تستجيب بالطلب، أو بالتحشيد الإعلامي، أو بالمخاطبة، بل يجب إيجاد نظام بيئي متكامل بما يشجع المصارف ومؤسسات التمويل الأخرى في الاستثمار في فرص التمويل الواعدة في هذه المشروعات. وبناء على ما سبق فإن هذه الدراسة تتحرى في الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ماهي معوقات تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا؟،
- وهل يشكل البعد التنظيمي للمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا مسؤولية في طريق توفير التمويل لها؟

3. أهمية الدراسة:

تتبلور أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول أحد أهم المواضيع الاقتصادية التي تهتم بها أ غلب دول العالم، سواء الدول المتقدمة والنامية، وهى قضية المشروعات الصغرى والمتوسطة، والتعرف على الدور الذي تؤديه هذه المشروعات في تنمية الشأن الاقتصادي الوطني الليبي، كما تكمن أهميتها في محاولة تقديم مقترحات وتوصيات يمكن أن تساهم في تحفيف التحديات التي تواجهها المشروعات الصغرى والمتوسطة، وآلية وصولها إلى التمويل اللازم لها، والعمل على تطوير بيئتها وأنظمتها الإدارية، وذلك لأهميتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

4. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تقديم إطار استراتيجي للمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، ومحاولة تقديم مقترحات لمشاكل التمويل والمشاكل الإدارية في هذه المشروعات بما يضمن استمراريتها وبقائها واستدامتها، من خلال تسليط الضوء على إمكانية توظيف استراتيجية تعنى بدعم وتمويل المشروعات الصغرة والمتوسطة في ليبيا.

5. منهجية الدراسة:

تقوم الدراسة على اتباع المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره منهجية ملائمة، وتساهم بشكل مباشر في الوصول إلى تحقيق أهداف هذه الدراسة، حيث تتناول الدراسة وصف خصائص المشروعات الصغرى والمتوسطة ومعوقات تمويلها من خلال تحليل نموذج واقعي للمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، ومن ثم تقديم مجموعة من التوصيات لتطوير هذا القطاع.

6. الدراسات السابقة:

دراسة (أبو الفتوح، 2023) والتي هدفت إلى التعرف على الدور الوسيط للتحول الرقمي في علاقة التمويل الجيد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والحد من البطالة والفقر، وتوصلت إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية لاستراتيجيات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة والفقر في ظل الدور الوسيط للتحول الرقمي قطاع صناعة المنتجات الغذائية، وأوضحت الدراسة أن معظم المؤسسات الصغيرة يديرها أصحابها باستخدام طرق التجربة والخطأ، وأخيرا أوصت بدعم التحول الرقمي بكافة نظم الانتاج والإدارة، والسماح للمستويات الإدارية الصغرى والمتوسطة بالمشاركة في التخطيط لنظم التمويل وإجراءات التحول الرقمي.

ودراسة (Song, et al, 2022) التي بحثت في العلاقة بين بيئات العمل التقنية الصغيرة والمتوسطة الحجم ونمو الناتج المحلي الاجمالي وخيارات تمويل المؤسسات الصغيرة في فيتنام. واعتبرت نظرية الوكالة قاعدة نظرية لشرح كيفية تأثير عدم تناسق المعلومات بين تلك المؤسسات والمقرضين على خيارات التمويل، وتوصلت إلى أن النظام الضريبي في الغالب يعزز خيار الائتمان الرسمي ويقلل من اختيار الائتمان غير الرسمي، الأمر الذي يؤدي إلى دعم تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إطار البنية التحتية وذلك لما له من أثار كبيرة على نمو النتاج المحلي.

وهدفت دراسة (Eton, et al., 2021) إلى بيان مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد التحديات المؤثرة على المشاريع الصغيرة، وكيفية دعم الشمول المالي لنمو تلك المشاريع، وتوصلت إلى أن الشمول المالي مهم لدعم نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، وأن تكلفة الحصول على الخدمات المالية مرتفعة جدا، وأوصت باستمرار توعية الجمهور بالخدمات المالية المتاحة بخلاف الخدمات الائتمانية، والعمل على خفض تكلفة رأس المال لتشجيع الاقتراض وانتاج سلع قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية على حد سواء.

وهدفت دراسة لخديمي، ونصيرة (2021) إلى تسليط الضوء على الإطار المفاهيمي للمشروعات الصغيرة وأهم المشاكل والعوائق التي تعيق تطورها وضمان استدامتها بالإضافة إلى التطرق إلى التمويل الإسلامي كبديل لتغطية فجوة التمويل التقليدي للمشروعات الصغيرة في ظل تنوع صيغ التمويل الإسلامي، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحليل واستقراء المعطيات والمعلومات الموثقة كالأرقام والبيانات المقدمة من طرف البنك الإسلامي للتنمية، ومن اهم ما توصلت اليه النتائج في هذه الدراسة، ان الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة يساهم بدرجة كبيرة في الحد من البطالة المنتشرة بين الشباب، وأن المصارف الإسلامية تعتمد علي صيغة التمويل بالمرابحة التي تعتبر من أهم الصيغ المستخدمة في المصارف الإسلامية، حيث يعتبر المصرف الاسلامي للتنمية من أكبر المصارف الاسلامية في العالم والغرض منه هو تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وهدفت دراسة المبروك، أبو منجل، (2021) إلى قياس تأثير ثقافة المجتمع من خلال أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى مصادر التمويل في ليبيا، بالاعتماد على البيانات المجمعة بواسطة الاستبيان المصمم بمقياس ليكرث الخماسي لعينة تتكون من (350) من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأظهرت النتائج أن هناك تأثير إيجابي لثقافة المجتمع في وصول أصحاب المشاريع إلى مصادر التمويل في ليبيا، وأوصت الدراسة بأهمية العمل على تعزيز سياسة التمويل الإسلامي، العمل على تعديل قوانين وبرامج الإقراض، والعمل على إقامة المؤتمرات والندوات ذات العلاقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ودراسة (Nairobi and Kenya, 2019) التي هدفت إلى تحديد تأثير رأس المال الاستثماري على نمو المشاريع الناشئة القائمة على التكنولوجيا في العاصمة الكينية نيروبي. لعينة مكونة من عدد 108 مشروع ناشئ. حيث تم إجراء البحث الكمي وجمع البيانات باستخدام استبيان بحثي منظم. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن (33%) من المشاريع الناشئة كانت شركات تكنولوجيا بينما كانت (23%) في مجال التكنولوجيا المالية. ووجدت الدراسة أن (47.5%) من الاختلافات في نمو المشاريع الناشئة التي تعتمد على التكنولوجيا في كينيا يمكن أن تُعزى إلى أصحاب رؤوس الأموال المغامرة. كما توصلت الدراسة إلى أن تحسين تمويل رأس المال الاستثماري يحسن نمو المشاريع الناشئة. علاوة على ذلك، خلصت الدراسة إلى أن المراقبة والرقابة يحسنان عملية صنع القرار، ويزيد الوعي بريادة الأعمال، وإدارة شؤون الموظفين وتطوير الأعمال يؤثران بشكل إيجابي على نمو المشاريع الناشئة. وعليه أوصت الدراسة بضرورة أن تسعى المشاريع الناشئة إلى إعادة تنشيط هياكل أعمالها باستمرار لتحقيق نمو مستدام على المدى الطويل.

ودراسة العماري (2019) التي هدفت إلى إلقاء الضوء على المشروعات الصغرى والتعرف على مقومات نجاحها ونموها، وبيان المعوقات والصعوبات التي تواجهها وتحد من تطورها، وناقشت هذه الدراسة مفهوم المشروعات الصغرى وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أجريت الدراسة على عينة من المشرعات الصغرى والمتوسطة بمدينة سرت، واستخدمت الاستبانة كأداة لتحقيق أهداف الدراسة. وأشارت النتائج إلى أنه من أهم مقومات نجاح المشروعات الصغرى هو العمل على تنميتها إدارياً وفنياً، وأن من

أهم معوقات نجاحها هو عدم القدرة على توفير رأس المال. وأوصت الدراسة على أهمية الدعم الحكومي، ووضع القوانين والتشريعات الملائمة ، ووضع برامج تمويل ومنح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع أهمية وجود مراكز تدريب وحاضنات أعمال مخصصة لها.

وهدفت دراسة (Chavis at al., 2011) إلى التعرف عن أنواع التمويل المهمة للمشاريع الناشئة مقارنة بالمشروعات الاقدم واستغلال التباين الكبير بين الدول لاختبار تأثير الاختلاف في المؤسسات على المشاريع الجديدة والناشئة على وجه التحديد واستخدمت هذه الدراسة قاعدة بيانات واسعة على مستوى المشاريع تم انشاؤها من (170) دراسة استقصائية للشركات التابعة للبنك الدولي تتضمن قاعدة البيانات هذه حوالي (70000) شركة، معظمها صغير ومتوسطة الحجم، في (104) دولة نامية ومتقدمة، بما في ذلك العديد من البلدان منخفضة الدخل، وتشير النتائج إلى أن عدم تناسق معلومات المشاريع الناشئة يلعب دوراً مهما في تقليل قدرتها في حصولها على تمويل مصرفي.

7. الإطار النظري:

7-1 أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي:

أثبتت العديد من الدراسات وفي معظم دول العالم أن تنمية القطاع الخاص ودعم المشروعات الصغرى والمتوسطة هو الأساس في زيادة الناتج القومي ونسب التوظيف. فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغرى والمتوسطة في دول مثل كوريا بنسبة 82% من نسبة التوظيف و40% من الناتج القومي الإجمالي. بينما تصل إلى 55% في جنوب أفريقيا، وفي تونس المجاورة تصل إلى حوالي 68% من نسبة التوظيف، والأمر لا يختلف في دول كبرى كالولايات المتحدة واليابان وفرنسا فالمشروعات الصغرى والمتوسطة هي العمود الفقري للتوظيف والدخل القومي.

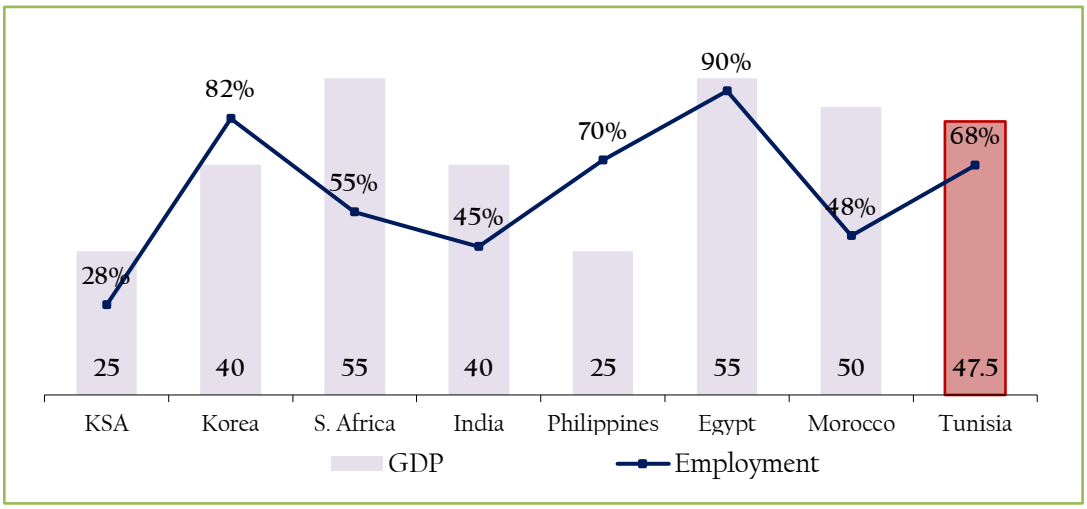

شكل (1) نسب إسهام المشروعات الصغرى والمتوسطة في اقتصادات بعض الدول

المصدر: (الشويرف، والبيباص، 2017).

وتزداد الحاجة في ليبيا للحد من النفقات وخصوصاً في الباب الأول وهو بند المرتبات، حيث ارتفعت ميزانية المرتبات من 9 مليار في سنة 2010 لتصل حالياً إلى نحو 24 مليار، مما يستدعي إيجاد البدائل تعمل على تخفيف حجم الانفاق على المرتبات، ومن بين أهم هذه البدائل هو تنمية القطاع الخاص وإطلاق المشروعات الصغرى والمتوسطة، وقد أدركت دول العالم أهمية دفع الأموال لتوظيف الشباب من أجل الأمن ولحماية الأجيال ولتنمية الاقتصاد، فدولة مثل الكويت على سبيل المثال على الرغم من نمو القطاع الخاص لديها إلاّ أنها قامت بإنشاء صندوق للمشروعات الصغرى والمتوسطة سنة 2013 وأعلن البرلمان عن تخصيص مبلغ 7 مليار دولار يتم تخصيصها للمبادرين في إنشاء مشروعات.

يضاف إلى ذلك بأن الوضع في ليبيا هو حالة خاصة، من حيث أن لدينا فئة الفائض المالي وعلى رأسها المصارف التجارية والتي وصلت كمية السيولة النقدية لديهم حسب تقارير المصرف المركزي في فبراير 2023م إلى ما يقارب 80 مليار دينار كإيداعات. وأن فئة العجز المالي وهو قطاع الأعمال (القطاع الخاص) المتمثل في المشروعات متناهية الصغر والصغرى والمتوسطة، والتي تحتاج بدورها إلى تمويل.

كما أن نمط الملكية الفردي ما يزال هو النمط المسيطر على الوحدات الاقتصادية في الصناعات الصغيرة في ليبيا مقارنة بأنماط الملكية الجماعية(تشاركيات أو شركات مساهمة) بخلاف الصناعات الكبيرة التي يهيمن عليها القطاع العام، حيث تشير بعض الدراسات إلى انحسار استثمارات الدولة في قطاع الصناعة التحويلية بشكل ملحوظ في ظل توقف معظم المصانع عن العمل جزئياً أو كلياً وعدم اكتمال برنامج الخصخصة، والجدول رقم يبين أعداد المشروعات الصغيرة في ليبيا وتوزيعها وفقا لشكلها القانوني:

جدول رقم (1) أعداد المشروعات الصغيرة في ليبيا وفقا لشكلها القانوني

الشكل القانوني	2006	2007	2008	2009
فردية	13841	371	15531	15815
تشاركية	2481	11525	2119	1753
نشاط أسري	349	1160	538	590
أخرى	81	-- --	-- --	-- --
المجموع	16752	10356	18188	18158

المصدر: (الشويرف، والبيباص، 2017).

7-2 أهم معوقات حصول المشروعات الصغرى والمتوسطة على التمويل:

بالرغم من الخطوات المهمة التي خطاها البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة فيما يخص الجانب الفني الاستشاري لتهيئة مناخ الأعمال، بتطوير الأفكار وتحويل رغبات أصحاب المشروعات إلى واقع ملموس عن طريق ترجمتها إلى أرقام و خطط عمل يسهل على الممول فهمها والتعامل معها. إلا أنها ظلت محدودة الأثر فيما يتعلق بنشاط بعث المشروعات، حيث تعتبر إشكالية التمويل وفقاً لطبيعة البنية الهيكلية والتشريعية لمؤسسات التمويل عقبة نحو ما يحال إليها من مشروعات من البرنامج، العقبة التي حالت دون قيام البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة بدوره صاحب للمشروعات والذي ابتغته الدولة الليبية منه. فقد أحيلت العديد من دراسات الجدوى للمشاريع التي أشرف

عليها البرنامج للمؤسسات التمويلية لغرض التمويل (مصرف الجمهورية، مصرف شمال أفريقيا، مصرف الوحدة، مصرف التنمية، المصرف الزراعي، صندوق دعم الصناعات المحلية، صندوق ضمان الإقراض)، إلا أن هذه الجهود لم تثمر عن تمويل إلاّ القدر اليسير جداً. والسبب في ذلك قد يكون مرده إلى أن تلك المؤسسات التمويلية قد تعذر عليها وفقاً لسياساتها وتشريعاتها والإجراءات المتبعة لديها تمويل هذه المشروعات.

وإزاء هذا الوضع الراهن أصبح بمقتضاه البرنامج غير قادر على إطلاق المشاريع الصغرى والمتوسطة التي أضحت عبارة عن أفكار ودراسات جدوى حبيسة الأدرج، عصية التنفيذ بسبب فقدان التمويل، الأمر الذي أصاب هذا القطاع الحيوي بالشلل التام. ووفقا لتقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يبين الجدول التالي أهم الصعوبات التي تواجه بيئة أعمال المشروعات الصغرى والمتوسطة.

جدول رقم (2) الصعوبات التي تواجه بيئة أعمال المشروعات الصغرى والمتوسطة

ر.م	البيان	المؤشر	ر.م	البيان	المؤشر
1	عدم الاستقرار الحكومي	%82	8	ضعف مخرجات التعليم	%56
2	عدم الاستقرار السياسي	%78	9	ضعف البنية التحتية والكهرباء والمياه والمواصلات	%54
3	الفساد	%78	10	ضعف ثقافة العمل عند الليبيين	%50
4	الجريمة والسرقة	%66	11	تشريعات النقد الأجنبي	%48
5	عدم استقرار السياسات	%58	12	قيود تشريعات العمل	%25
6	الاقتصاد غير الرسمي	%56	13	البيروقراطية الإدارية الحكومية	%25
7	الوصول للتمويل	%56	14	التضخم والضرائب	%25

(المصدر: تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD, 2016)

ومن هنا يعتمد بعث المشروعات الصغرى والمتوسطة ونجاحها على استحداث منظومة متكاملة ومترابطة تشكل بيئة أعمال للمشروعات وتكون ذات سياسات وتشريعات مشجعة وبإجراءات سهلة وميسرة، فبالنظر إلى تجربة ليبيا المحدودة سابقا في دعم المشاريع الصغرى والمتوسطة والتي تم فيها إيلاء التمويل والإقراض الاهتمام الأكبر دون الاهتمام بما سواها كالدعم الفني واستحداث آليات متابعة وإرشاد وغيره في ضل بيئة أعمال ضعيفة وغير متكاملة يتبين إلينا أن حل مشكل الحصول على تمويل للمشروعات يقوم أساساً على إيجاد هذا النظام المتكامل الذي ينطوي على العديد من المنظومات وهياكل الدعم والمساندة منها:

- التشريعات والإجراءات
- الرؤية والاستراتيجية الوطنية
- منظومات التمويل
- الحاضنات ومراكز الأعمال.
- المناهج التعليمية والتعليم.
- قنوات الأعلام.
- التكوين والتدريب.

- المناطق الصناعية والحرة.
- البيانات والإحصاءات.
- المنظمات الاستشارية.

ووفقا لما سبق، يمكن تلخيص الصعوبات التي تواجهها المشروعات الصغرى والمتوسطة في التالي:

- عدم قدرة هذه المشروعات على توفير الضمانات التقليدية اللازمة للحصول على التمويل اللازم، وهذه الضمانات تعتبر من أهم متطلبات الحصول على الائتمان من المصارف التجارية والتخصصية، بالإضافة إلى نقص وضعف سجلها الائتماني.
- عدم وجود معاملة تفضيلية للمشروعات الصغرى والمتوسطة من المصارف، إضافة إلى ضعف خبرة المنشآت الصغيرة في مجال إدارة الأعمال، وعدم الدراية الكافية بأساليب التسويق ، وعدم سلامة الهيكل التمويلي لهذه المنشآت مما يجعل رأس المال المدفوع الظاهر في الميزانية ضئيلاً تحسباً للمساءلة الضريبية.
- عدم وجود متابعة فنية للمشروعات الممولة بسبب إحجام وامتناع المصارف على تزويد البرنامج الوطني بالبيانات والمعلومات المتعلقة بالمشروعات الممولة والتي أعدت دراساتها من خلاله .
- اقتصار تعامل صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل مع مصرفين فقط أدى إلى تضييق فرص التمويل للمشروعات، وتفويت فرص الاستفادة من التعامل مع المصارف الأخرى بما يلبي الاحتياجات التمويلية .
- تركز عمل صندوق ضمان الإقراض على قبول ملفات الإقراض للمشاريع الناشئة دون التعامل مع المشاريع القائمة والتي تعتبر أقل مخاطر وذات سجل ائتماني.
- عدم وجود سياسة اقتصادية توضح ما هي المشاريع الواعدة التي تمتلك ميزة نسبية وتنافسية يمكن الاستثمار فيها.
- لا يوجد تحديث للبيانات والمعلومات والدراسات الإحصائية التي يعتمد عليها البرنامج الوطني في إعداد الدراسات التسويقية.
- عدم تفعيل هياكل الدعم والمساندة كالمناطق الصناعية التابعة للدولة وعدم وجود مناطق صناعية خاصة .
- وبناء على ما سبق، ، يمكن تصنيف المعوقات التي ساهمت في تفاقم مشكلة التمويل لثلاث مستويات رئيسية: على مستوى السياسات العامة والظروف القاهرة؛ وعلى مستوى التنظيم والإدارة، وعلى المستوى المصرفي.

- **على مستوى السياسات العامة والظروف القاهرة:**

تتمثل المعوقات التي ساهمت في تفاقم مشكلة التمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة على مستوى السياسات العالمة في عدم استقرار المؤسسات الحكومية المعنية بتهيئة الأرضية والمناخ الملائم لدعم قيام المشروعات الصغرى والمتوسطة مع تكرار عملية الهيكلة لتلك المؤسسات وتناوب المسؤولين عليها، حال

دون تفعيل الآليات بشـكل فاعل يكفل تطوير الأعمال (Calice et al., 2023) . كما يشـكل غياب التنسـيق فيما بين القطاعات والجهات المعنية والعمل من خلال خطة اسـتراتيجية شـاملة لدعم وتطوير المشـروعات الصـغرى والمتوسـطة وفق منظومة متكاملة تعمل بشـكل متناغم لتحقيق الأهداف المرجوة. بالإضافة إلى عدم وضوح الرؤية على مستوى الدولة بشأن الهدف الأساسي من تنمية ودعم المشروعات الصغرى والمتوسطة والتذبذب فيما بين كونها توفر حلاً للعاطلين عن العمل من فائض الملاك والخريجين الجدد، والذي يمثل تحديا كبيراً لأجهزة الدولة، كما تكون الأسـاس الاقتصـادي لانطلاق القطاع الخاص اعتماداً على هذه المشروعات في دعم الاقتصاد الوطني، وعلى الرغم من أن هذه المشروعات قد تعارف العالم على أنها تستوعب عدداً كبيراً من العمالة إلا أن أساس إنشائها ونجاحها هو اقتصادي صرف حتى يضمن استدامتها وتتمكن من توفير فرص عمل لاستيعاب العمالة التي يحتاجها المشروع.

- **على مستوى التنظيم والإدارة**

تتمثل المعوقات التي ساهمت في تفاقم مشكلة التمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة على مستوى التنظيم والإدارة عدم وضع معايير وشروط واضحة منذ البداية لاختيار الراغبين في إقامة مشاريع صغرى ومتوسـطة والمترددين على البرنامج الوطني للمشـروعات الصـغرى والمتوسـطة تتماشـى مع الشـروط الموضوعة من قبل المصارف لتمويل تلك المشروعات مما أدى إلى أن معظم إن لم يكن جميع أصحاب المشاريع لا يملكون مساهمة عينية أو نقدية في رأسمال المشروع يمكن أن تضمن جزء من التمويل، وهي من الشروط التي يعتمدها المصـرف. بالإضـافة إلى تأخير تفعيل المناطق الصـناعية والاقتصـادية داخل المدن والقرى زاد من صعوبة حصول أصحاب المشاريع على الأراضي والمواقع التي توطن بها المشاريع مع ارتفاع تكاليف الأراضـي بالمدن الرئيسـية، الأمر الذي يحول دون امتلاك أصـحاب المشـاريع للمواقع (Irhiam et al., 2023).

- **على المستوى المصرفي**

أما على مسـتوى القطاع المصـرفي فتتمثل المعوقات التي سـاهمت في تفاقم مشـكلة التمويل المشروعات الصـغرى والمتوسطة بالتجربة السلبية السابقة للمصـارف في عملية الإقراض والتي أدت إلى الارتفاع الهائل لحجم الديون لدى الغير والعجز في استردادها. بالإضافة إلى غياب الضمانات الكافية من حيث استرداد الأقساط الشهرية واستمرارية تدفقها بالإضافة إلى غياب الضمانات الكافية لتحصيل قيمة التمويل في حالة العجز عن السداد، وإن توفرت الضمانات فيصعب الوصول إليها، كما يشكل عدم تنويع البدائل المتاحة للتمويل من قبل المصـارف الإسـلامية في ليبيا حتى الآن وتركيزها على خدمات المرابحة بشكل أساسي في تمويل المشروعات، مما يقيد هذه المصارف ويضيق على أصحاب المشاريع في حين أن الصيرفة الإسلامية تقدم خدمات متنوعة ومرنة تناسب مختلف أنواع المشاريع ومجالات عملها. ويرجع ذلك إلى تأخر اللوائح والمعايير المنظمة لعمل المصارف الإسلامية في ليبيا (Irhiam et al., 2023).

ومن جانب آخر فإن تخوف المصرف من نقص الخبرة الفنية والإدارية لأصحاب المشاريع الصغرى والمتوسطة وقلة توفر دراسات جدوى متكاملة مقنعة للمصارف، خاصة تلك المعدة من الجهات الاستشارية المحلية الخاصة، وعدم تماشي المشاريع الصغرى والمتوسطة من ناحية النشاط مع الاحتياجات الفعلية للسوق والقطاعات ذات الطبيعة الاستراتيجية التي تقدم فرصا استثمارية أفضل وبالتالي تحقق نتائج مجدية للمصرف جراء تمويلها، كما تشكل نقص خبرة أصحاب المشاريع في تقديم الوثائق اللازمة والتي يتخذ المصرف قرار التمويل على أساسها مثل الميزانيات والقوائم المالية التي توضح الأصول والخصوم والدخل والأرباح وغيرها من المقاييس التي يقرر المصرف على أساسها تمويل المشروع من عدمه، إضافة إلى نقص المعلومات الائتمانية عن أصحاب المشاريع مما يزيد من تخوف المصرف، وأخيراً فإن عدم كفاية المؤسسات البديلة (مثل مؤسسات التمويل التأجيري وملائكة الأعمال وغيرها) والتي تختص بتمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة وتكون مهيأة لتحمل المخاطر في تمويل هذا النوع من المشاريع.

7-3 الوصول إلى مصادر تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة:

اتبعت الدول المتقدمة، وخاصة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، أساليب وآليات متعددة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق التمويل المباشر من خلال إنشاء صناديق التمويل وآليات ضمان الاقراض أو التمويل غير المباشر المتمثل في الحوافز والتدريب وتحمل تكاليف دراسات الجدوى وغيرها، وعلى سبيل المثال نجد أن كوريا الجنوبية التي تعتبر أحد الدول الرائدة في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد قامت بإنشاء مصرفا متخصصا للصناعات الصغيرة والمتوسطة عام 1961 والذي يهدف إلى دعم الأنشطة الاقتصادية عن طريق تقديم قروض وتسهيلات ائتمانية بالعملات المحلية والاجنبية، وقبول الودائع بالمشاركة في رؤوس أموال المشروعات بالإضافة إلى تقديم الخدمات الاستشارية في الأعمال الإدارية والفنية.

أما في دول الاتحاد الأوربي فقد نص القانون الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تشريعات داعمة للتمويل الوطني والإقليمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث يتم توجيه الدعم والتمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاستثمار في الأنشطة الهادفة إلى تحسين الإنتاجية و نقل التكنولوجيا، وابتكار أنشطة اعمال جديدة و إتباع المعايير الخاصة بالجودة والدخول للأسواق الجديدة وزيادة نسبة المشتريات الحكومية وتسهيل دفع مستحقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما ركز القانون على دعم الدول الأعضاء لتوفير تمويل خاص للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل المحافظة على مستويات العمالة في حالات التعرض للأزمات، بالإضافة إلى تحفيز الأف ا رد الذين يتم تسريحهم من أعمالهم للاستثمار في مشروع مستقل، والجدول التالي يوضح تجارب بعض الدول لأليات التمويل المباشر والغير مباشر مقارنة بليبيا. وتعد مسألة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا مشكلة رئيسية في ظل غياب السياسات المالية والنقدية وسياسات الإقراض، لذلك أنشأت الدولة مؤسسات معنية بتمويل المشروعات ، والتي منها ما يلي:

7-3-1 صندوق ضمان الإقراض:

جاءت فكرة إنشاء صندوق ضمان الإقراض كأحد السياسات التي قامت بها الدولة لدفع المصارف التجارية لإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة خصوصاً المشاريع الناشئة ، حيث أصدرت اللجنة الشعبية العامة سابقاً القرار رقم (106) لسنة 2006 بشأن إنشاء صندوق التشغيل وحددت تبعيته للجنة الشعبية للقوى العاملة و أخيراً أصدر المجلس الانتقالي القرار رقم (12) لسنة 2011 بشأن نقل تبعية صندوق ضمان الإقراض إلى وزارة الاقتصاد ويساهم الصندوق بضمان يصل إلى 70% بالنسبة للمشاريع الناشئة ، 50% بالنسبة للمشاريع القائمة وذلك من أجل اقتسام المخاطر مع المصارف التجارية ، ويهدف الصندوق إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تنفيذاً للسياسات المعتمدة لضمان ربط الإقراض بالتشغيل بهدف إتاحة فرص عمل أمام الباحثين عن عمل.

7-3-2 البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة:

البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة وحدة إدارية عامة أنشأت بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (845) لسنة 2007م وأعيد تنظيمه بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقا) رقم (73) لسنة 2011م وهو أحد الجهات التابعة لوزارة الاقتصاد والصناعة .

حيث يهدف البرنامج الوطني إلى تنمية ورعاية المشروعات الصغرى والمتوسطة بما يسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والبشرية لدعم الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع المبادرين وتنمية ثقافة الريادة والابتكار.

وفي سبيل تحقيق أهدافه التي أنشئ من أجلها البرنامج الوطني فقد أسند إليه ممارسة جملة من الاختصاصات والمهام وهي عديدة ومتعددة عل أهمها تشجيع وتسهيل تأسيس المشروعات الصغرى والمتوسطة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة من خلال اقتراح الإجراءات اللازمة لذلك، اجراء الدراسات اللازمة بالتعاون مع الجهات المحلية والدولية ذات العلاقة لتنمية الريادة ورعاية المشروعات الصغرى والمتوسطة، كذلك التعاون والتنسيق مع جهات التمويل المختلفة لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، بالإضافة لاقتراح وتنويع مصادر وآليات التمويل المتخصصة للمشروعات الصغرى والمتوسطة، كما أوكل المشرع للبرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة اقتراح وتنفيذ برامج تحديث وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة لتحسين أساليب الإدارة والهيكلة والموارد البشرية والتسويق بالتعاون مع الجهات المحلية والدولية بما يضمن تحسين الأداء وزيادة القدرة التنافسية، مع التعاون مع الجهات المحلية والدولية لتطوير وتنفيذ برامج مشتركة لدعم المشروعات الصغرى والمتوسطة وربطها بالأسواق الخارجية، وللبرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة في سبيل ذلك إنشاء حاضنات ومراكز أعمال وغيرها من الوحدات التي تحقق أغراض البرنامج ومتابعة سير العمل بها.

7-4 طبيعة العلاقة القائمة بين البرنامج الوطني وصندوق ضمان الإقراض:

لم تبنى العلاقة القائمة بين البرنامج الوطني وصندوق ضمان الإقراض بشكل علاقة عمل مؤسسي محددة بقوانين ولوائح ودليل إجراءات واضح ، وإنما اتسمت بعلاقات شخصية وتبعيات فتراها تتوقف تارة

و تستمر تارة أخرى ، وتعتبر هذه الصورة أحد نقاط الضعف في بيئة الأعمال الخاص بالتمويل والتي يجب معالجتها، فلم يرد قانون صريح وواضح يلزم صندوق ضمان الإقراض بقبول الدراسات المحالة من البرنامج الوطني ، وإنما جاء الكلام عام كما ورد في المادة (13) من قرار اللجنة الشعبية سابقاً رقم (73) لسنة 2011 بشأن إعادة تنظيم البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى و المتوسطة وهي على النحو التالي "على جهات التمويل المختلفة والجهات ذات العلاقة إعطاء الأولوية وتسهيل الإجراءات للمشاريع الصغرى والمتوسطة ".

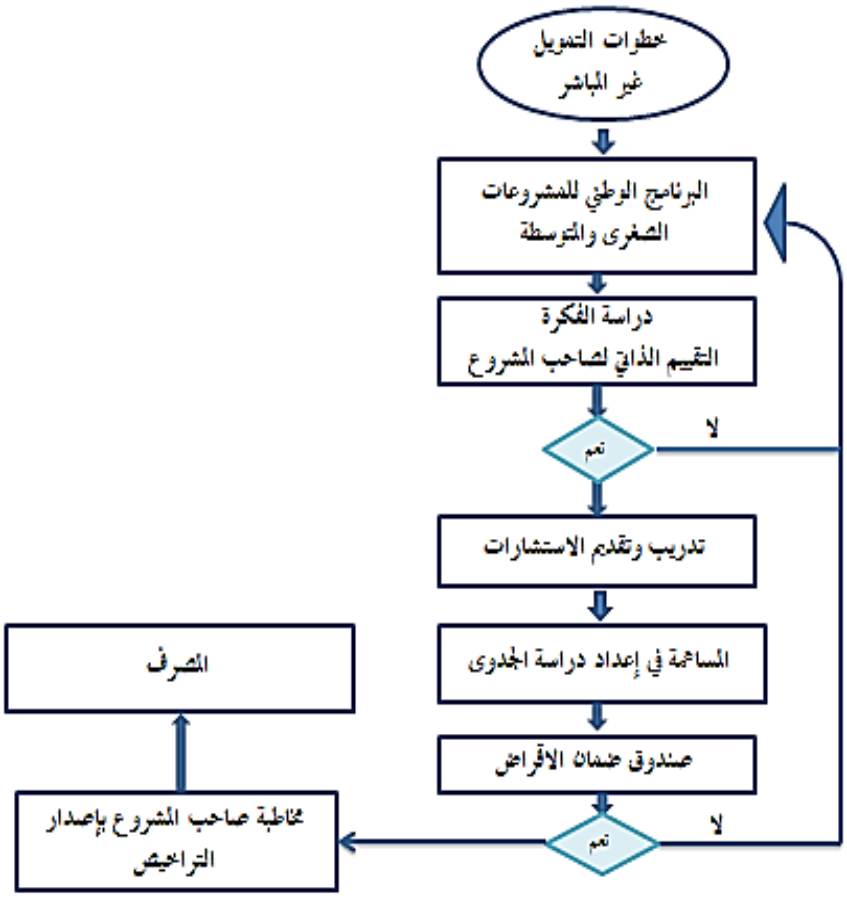

شكل (2) توضيح العلاقة بين البرنامج الوطني وصندوق ضمان الإقراض

(المصدر: من إعداد الباحث)

نلاحظ أن كل من البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة وصندوق ضمان الإقراض قد أوكل لوزارة الاقتصاد الإشراف عليهما في بداية 2011 أي قبل أحداث فبراير بقليل، وما تلي ذلك من أحداث في ليبيا لم يعطي المكنة للدولة أو الوزارة لرسم سياسة ووضع آلية ناجحة من أجل عمل تلك المؤسسات، وقد يكون آن الأوان ليتم ذلك.

ومن خلال ما تقدم يتبين وجود ثلاث قطاعات أو أجسام هامة لديها إمكانات مادية ومصادر أموال كالمصارف وصندوق ضمان الإقراض، وأخرى لديها خبرة وتشبيك دولي وخبرات في التدريب والاحتضان والاستشارات كالبرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة. إلا أن الإنتاجية على الأرض مفقودة،

وقد لا تكون مسؤولة من الناحية المؤسساتية على حدى، بل أن المسؤولية تطال الدولة التي لم تقم بوضع منظومة وبرنامج عمل موحد يجمعها لكي تتحقق الإنتاجية وتثمر جهود عملها. حيث أننا نلاحظ وجود شيء مفقود بين هذه المؤسسات وهو التشبيك والتعاون المشترك ، والعمل في منظومة واحدة.

ولعل من المفيد ومن أجل إثراء التحليل أن نسوق مثالاً عملياً، يحدد ما المشكلة ولماذا يتعثر التمويل؟ وهل تعثر التمويل، وامتناع المصارف عن التمويل، وحتى فشل المشاريع في النجاح مرده فعلا لعدم الاستقرار الأمني والسياسي؟ أم أن هذا الأمر ليس سوى حجة قديمة حديثة؟، والبعد التنظيمي والاقتصادي هو المسؤول حول هذا.

فعلى افتراض أن صاحب مشروع تقدم بطلب تمويل لمشروعه بقيمة 2 مليون دينار ليبي، فإن جهة التمويل أي المصرف تشترط عليه التالي مبدئياً لتمرير التمويل ما يلي: (1) جدوى اقتصادية ناجحة ومقبولة (2) مكان المشروع والبنية التحتية (3) إسهام صاحب المشروع (4) توفر الضمان اللازم للاسترداد.

ومن تلك الشروط أعلاه تقتصر مساعدة الدولة في تقديم دعم فني وتدريب واستشارات ودراسات جدوى واحتضان (عن طريق البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة)، وضمان التمويل للمشروع عن طريق صندوق ضمان الإقراض بنسبة تصل الى (70%).

ولنفترض توفر كافة الشروط، وفي حال توفر تلك الشروط أعلاه1، نظرياً يوافق المصرف على التمويل ويبدأ في منح الموافقات، وفي العادة وحسب معظم الدراسات فإن فترة الاسترداد التي يطلبها المصرف وحسب دراسة الجدوى تكون من (4-5) سنوات منذ منح التمويل حسب الصيغة.

يبدأ المصرف في احتساب فترة الاسترداد منذ استلام القرض وفي أحسن الأحوال قد يعطي المصرف فترة سماح سنة ثم يبدأ في طلب الاسترداد، وسيقوم صاحب المشروع بطلب فتح اعتماد لتوريد الآلات على قوة القرض الممنوح وفي الغالب فان تمويل الآلات والمعدات يمثل معظم نسبة التمويل، وهذا الاعتماد يأخذ عدة أشهر حتى تورد التجهيزات والمعدات، ثم تستغرق المعدات عدة أشهر لكي يتم تركيبها، وتأتي فترة التجريب، وبعدها الإنتاج ، وقد تحتاج بعض الصناعات أن تكون لها بنية تحتية بمواصفات محددة، فإن أدخلنا هذا الأمر في المدة وافترضنا جدلاً أن التمويل الممنوح يغطي لصاحب المشروع الانشاءات على الأرض (وفي الغالب لا يوافق المصرف على الانشاءات)، فأن الأمر يستغرق من تسييل التمويل للبدء في الإنتاج الفعلي من سنة إلى سنتين.

وقد يعطي المصرف فترة سماح من أكثر من سنة تقديراً للظروف أعلاه، لكن هناك عائق آخر وهو أن المشروع قد يحتاج لرأس مال عامل لجلب المواد الخام، وتزداد المشكلة إن كانت قيمة رأس المال العامل أحياناً تتساوى أو تفوق قيمة التمويل للمعدات والتجهيزات نفسها!، وهنا يكون المصرف قد منح التمويل المطلوب للآلات والمعدات وأعطى فترة سماح سنة أو أكثر، فلا يريد الدخول في مزيد من

(1) .نظرا لتعثر المناطق الصناعية، ولتبسيط التحليل فإن المثال يستبعد مشكلة الأراضي

المخاطر بمزيد من التمويل ولنفس المشروع، حيث سيظهر كمن يضع البيض في سلة واحدة، وقد يخالف هذا السياسة الائتمانية للمصرف نفسه! وهناك عامل مهم آخر، وهو أن المشروع يحتاج إلى متابعة وإشراف وتوجيه ودعم فني وربما احتضان وغيره، وهذه كلها تكاليف قد يعجز عنها صاحب المشروع ولن يقدمها له المصرف وكلها ستكون عائق أمام التمويل.

8. الخلاصة والتوصيات:

تعتبر المشروعات الصغرى والمتوسطة ذات أهمية كبيرة لما تحققه من مكاسب اقتصادية وتنموية في الدول التي تتواجد بها، وفي ليبيا؛ ومن أجل تطوير قطاع خاص يكون أكثر ديناميكية، قادر على إيجاد فرص عمل للشباب الليبيين، ويزيد من التنويع الاقتصادي، فإن دعم واسناد المشروعات الصغرى والمتوسطة وريادة الأعمال يعتبر أمرًا ضروريًا، وعلى المدى القصير، سيتطلب ذلك سياسات لإعادة بناء نسيج المشروعات الصغرى والمتوسطة.

ركزت هذه الدراسة على القضايا الهيكلية المتعلقة بدعم وإسناد وتنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، مع الأخذ في الاعتبار أيضًا تأثير عدم الاستقرار الأمني والسياسي، وقد تضمن التحليل كيفية تأثير الأوضاع الأمنية على صنع السياسات المستقبلية، وكيف يمكن تنمية قطاع المشروعات الصغرى والمتوسطة في ظل الظروف التي تؤثر على جميع مؤسسات القطاع الخاص، مثل بيئة الاقتصاد الكلي، والنظام المالي، وبيئة الإسناد والتوجيه، والقوى العاملة، والبنية التحتية؛ وفيما يلي التوصيات التي تطرحها هذه المناقشة:

1. إعادة تنشيط دور القطاع المصرفي الليبي، وأهمية تفعيل وتطوير آليات مبتكرة للتمويل تناسب وطبيعة المشروعات الصغرى والمتوسطة، وتوفير البنية التشريعية والتنظيمية لأدوات التمويل القائمة على التكنولوجيا المالية، ومصادر التمويل باستخدام رأس المال المخاطر، وتفعيل دور مؤسسات التمويل الأصغر، مع ضرورة تحسين فعالية ومرونة نظام ضمان الائتمان بالرجوع إلى الممارسات الدولية المحدثة.
2. وضع سياسات مخصصة تستهدف أصحاب الأعمال الصغيرة (النساء والشباب) لمعالجة القيود التي تتعلق بتنمية المهارات والحصول على التدريب المهني في ريادة الأعمال، وتوفير الدعم في مجال أعمال التسويق، والموارد البشرية لرفع كفاءة أصحاب المشروعات وتمكينهم من التركيز على أعمالهم، مع إمكانية استكشاف نماذج بديلة مثل ريادة الأعمال التعاونية (الشركات التعاونية والمؤسسات الاجتماعية).
3. توفير برامج التدريب والتطوير المهني لبناء قدرات المستشارين (المدربين/ الموجهين)، وزيادة عدد المراكز والمؤسسات التدريبية، وحاضنات الأعمال وتحسين أدائها، مع أهمية تصميم آليات التقييم لقياس أثر الخدمات المقدمة.

4. تبسيط عملية تسجيل الأعمال التجارية والحصول على التراخيص والموافقات، وتنفيذ قوانين المنافسة لضمان حصول المشروعات الصغرى والمتوسطة على فرصة التنافس العادل في الأسواق.
5. ستكون السياسات الرامية إلى دعم ريادة الأعمال ذات أهمية خاصة في سياق تعزيز ثقافة ريادة الأعمال الصغيرة، من خلال خلق فرص للشباب الليبيين للمشاركة في ورش العمل المتخصصة في ريادة الأعمال والخطوات التي يجب اتخاذها لتحديد فرص الأعمال وبدء الأعمال التجارية.
6. أخيراً فإن أهمية وضع برامج مصممة خصيصًا لترويج الصادرات وتطويرها لتنمية إمكانات التصدير لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وهذا يشمل التدريب على الاستعداد للتصدير، والمساعدة في تطوير عروض المنتجات/ الخدمات القابلة للتصدير، وتوفير المعلومات حول فرص أسواق التصدير، والدعم المالي للمشاركة في بعثات ومعارض التجارة الخارجية، ودعم التمويل لتمكين المشروعات الصغرى والمتوسطة من إجراء تحسينات في عمليات الإنتاج وجودة المنتج لتلبية المعايير الدولية، ودعم تشكيل اتحادات التصدير لتحقيق وفورات الحجم في الصناعات المحلية وأنشطة الزراعية والحرف اليدوية وغيرها من القطاعات التي يهيمن عليها نشاط المشروعات الصغرى والمتوسطة؛ وتوفير إمكانية الوصول إلى آليات تمويل الصادرات.

قائمة المراجع والمصادر

المراجع العربية:

أبو الفتوح، أحمد سمير (2023). استراتيجيات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة والفقر في ظل الدور الوسيط للتحول الرقمي، دراسة تطبيقية على قطاع الصناعات التحويلية في مصر. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، الجيزة.

اتحاد هيئات الاوراق المالية العربية UASA (2023). القضايا التي تواجه تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بالأسواق المالية العربية، دبي، الامارات العربية المتحدة.

الشويرف، محمد عمر. البيباص، نجاح الطاهر (2017). المشروعات الصغيرة ودورها في تشغيل العمالة في ليبيا. وقائع المؤتمر العلمي الأول" المشروعات الصغيرة في ليبيا رؤية جديدة لتنمية مصادر الدخل" جامعة عمر المختار ، البيضاء، ليبيا.

المجلس الوطني للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي (2013). التقرير مشروع الاستراتيجية الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المطورة (2014-2024).

العماري، مباركة سالم (2019). مقومات نجاح المشروعات الصغرى وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، المؤتمر العلمي حول ريادة الاعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، ص ص 14- 33.

لخديمي، عبدالحميد. ونصيرة، بن نافلة (2021). دور البنوك الإسلامية في تمويل مشاريع المقاولاتية الناشئة. مؤتمر إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، ص ص 54 -68.

المبروك، الهادي أبوبكر. وأبو منجل، ناصر المهدي (2021). اثر ثقافة المجتمع في الوصول الي مصادر التمويل، مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال، مجلد (8)، العدد (1).

المراجع الأجنبية:

Calice, P., Benattia, T., Carriere, A., & Davin, E. (2015). Simplified enterprise survey and private sector mapping: Libya 2015 (No. 99458, pp. 1-101). The World Bank. http://documents.worldbank.org/curated/en/910341468191332846/Simplified-enterprise-survey-and-private-sector-mapping-Libya-2015

Chavis, L. W., Klapper, L. F., & Love, I. (2011). The Impact Of The Business Environment On Young Firm Financing. The World Bank Economic Review, 25(3), 486-507. https://www.jstor.org/Stable/41342486

Eton, Marus. Mwosi, Fabian, (2021) financing inclusion and the growth of small medium enterprises in Uganda: empirical evidences from selected districts in lango sub-region.

Irhiam, H. R., Schaeffer, M. G., & Watanabe, K. (2023). The Long Road to Inclusive Institutions in Libya: A Sourcebook of Challenges and Needs. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/39764

Nairobi, Kenya,(2019). A Research Dissertation Submitted To The Faculty Of Strathmore Business School In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Of Masters Of Business Administration.

OECD (2016), SMEs in Libya's Reconstruction: Preparing for a Post-Conflict Economy, The Development Dimension, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/9789264264205-en.

Song, Nguyen Van, Mai, Tran The Hoang, (2022) SME$_S$ financing role in developing business environment and economic growth: empirical evidences from technical SME$_S$ in Vietnam.